الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«القرين»: الاتفاق مع بنك لجدولة ديون بـ 50 مليون دولار

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية عن توصلها لاتفاق مع أحد البنوك المحلية لإعادة جدولة جزء آخر من ديون الشركة بمبلغ 50 مليون دولار.
وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أنها تجري حاليا مناقشات للجزء المتبقي من الديون.
وتسعى شركة القرين في الفترة الماضية إلى تنويع مصادر التمويل للحصول على قروض بشروط تمويلية أفضل من خلال إجراء مناقشات مع البنوك المحلية لجدولة الديون الخاصة بالقرين. وكانت الشركة قد أعلنت في 10 ديسمبر 2017 دخولها في مناقشات مع بعض البنوك المحلية والأجنبية بهدف التنويع والحصول على شروط تمويل أفضل لديونها الحالية.

حتى عام 2040.. وتحقيق طاقة إنتاجية تبلغ 4,75 ملايين برميل يومياً

العدساني: الكويت تنفق نصف تريليون دولار على المشاريع النفطية

نزار العدساني

العدساني وعصام الصقر وهاني حسين في مقدمة الحضور بمنتدى بتروليوم إيكونومست (ريليش كومار)

أحمد مغربي

114 مليار دولار تُنفق في السنوات الخمس المقبلة.. و394 مليار دولار حتى 2040

زيادة القدرة التكريرية للمصافي المحلية لتصل إلى مليوني برميل يومياً بحلول 2035

تطوير إنتاج الغاز الحر ليصل الإنتاج إلى 2,5 مليار قدم مكعبة يومياً

كشف الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ان الكويت تستهدف إنفاق ما يقرب من نصف تريليون دولار على المشاريع النفطية حتى عام 2040، مشيرا الى انه سيتم انفاق 114 مليار دولار على المشاريع النفطية في السنوات الخمس المقبلة ثم ستنفق بعد ذلك 394 مليار دولار حتى عام 2040.

وأضاف العدساني في كلمته خلال منتدى «بتروليوم إيكونومست» الذي تقيمه المؤسسة بالتعاون مع مجلة «بتروليوم إيكونومست» أمس، أن الاتجاهات الاستراتيجية لشركة نفط الكويت تسعى إلى تحقيق طاقة إنتاجية من النفط الخام في الكويت تبلغ نحو 4,75 مليون برميل يوميا بحلول 2040.

وأوضح أن «نفط الكويت» تستهدف تطوير إنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب في الكويت ليصل الإنتاج إلى 2,5 مليار قدم مكعبة يوميا في عام 2040 إذ ستنتج 0,5 مليار قدم مكعبة يوميا بحلول أبريل المقبل ومليار قدم مكعبة يوميا بحلول 2023 إضافة الى خطة لرفع قدرات إنتاج النفط والغاز لتلبية الطلب في المستقبل وزيادة قدرات التكرير لإنتاج الوقود النظيف.

الطاقة التكريرية

ولفت إلى أن «مؤسسة البترول» تخطط لزيادة القدرة التكريرية للمصافي المحلية لتصل إلى مليوني برميل يوميا بحلول 2035 لاسيما مع التوسع في الطاقة التكريرية في الكويت وبأعلى مستوى تحويلي مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان تعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة في مصافي التكرير المحلية.

وذكر أن «نفط الكويت» بدأت مؤخرا بإجراء دراسة جدوى أولية بهدف توسيع طاقة التكرير داخل الكويت لإضافة طاقة تقدر بنحو 300 ألف برميل يوميا ومشروع «البتروكيماويات».

ولفت إلى أن الشركة تسعى لتحقيق التكامل بين عمليات التكرير والبتروكيماويات محليا كوسيلة لتحسين العمليات وضمان أعلى قيمة للكويت كما هو الحال في مشاريع المؤسسة في ثيتنام والزور والدقم في سلطنة عمان. وأكد أن الكويت ستواصل تعزيز شراكاتها وتعاونها مع شركات النفط العالمية من أجل تحقيق الأهداف النهائية بفعالية ودعم البيئة النظيفة وتطوير صناعة النفط والغاز المحلية في البلاد.

وبين أن «مؤسسة البترول» تعمل على توفير بيئة نظيفة للجميع من خلال طرق تشمل الاستثمارات النظيفة داخل الكويت وخارجها وإنتاج منتجات نظيفة والحصول على التكنولوجيا النظيفة.

ترشيد الاستهلاك

وقال إن المؤسسة تعمل على ترشيد الاستهلاك المحلي والحد من الانبعاثات وكذلك تلبية الطلب في المستقبل كما تقوم بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والماء لضمان أن تكون جميع محطات الكهرباء المستقبلية تستخدم الغاز.

وأشار إلى حرص المؤسسة على المحافظة على حجم ونوعية الأسطول البحري اللازم لتلبية احتياجات الغطاء الاستراتيجي طويل الأمد والاحتياجات التسويقية بما يتماشى مع معدلات الإنتاج المستهدفة داخل الكويت.

وأكد أن مؤسسة البترول تعمل باستمرار على تقييم مختلف الأنشطة والاستثمارات للاستفادة من الفرص وترشيد الأصول غير الأساسية وغير المربحة مع استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة وغيرها من مصادر الطاقة كما هو الحال مع مصافي المؤسسة في «روتردام» والشعيبة وكذلك مشروع الأسمدة. وقال إن مؤسسة البترول تواصل التركيز على الاستراتيجيات التي من شأنها أن تحول الكويت لتكون في وضع أفضل للتعامل مع التحديات المستقبلية مشيرا الى إطلاق المؤسسة استراتيجيتها لعام 2040 والتي تركز على النمو في جميع أنشطتها والتي تتطلب رأس مال كبيرا لتمويل المشاريع الكبرى.

وأكد أن شركة نفط الكويت ستحقق هدفها في إنتاج الأرقام المستهدفة في هذه الاستراتيجية إذ ان جميع المشاريع التي تدعم تحقيق تلك المستويات في مرحلة التنفيذ وسيتم تشغيلها وفقا للخطط المرسومة بالبرنامج الزمني.

ويناقش منتدى «بتروليوم إيكونوميست» الذي تنظمه مؤسسة البترول الكويتية بالتعاون مع مجلة (بتروليوم إيكونوميست) المهتمة بشؤون الطاقة مواضيع تتعلق بالسوق النفطية وكيفية تمويل الطاقة في سوق متغير والتخطيط لما بعد الركود واستراتيجيات الاستثمار طويلة الأمد.

الرشيدي: «آلية دائمة» للتعاون بين «أوبيك» والمستقلين.. وندرس ضم المستهلكين

بخيت الرشيدي

ذكر وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي ان منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» وشركائها من خارج «أوبيك» تركز على استقرار السوق بصرف النظر عن اسعار النفط التي لا تعتبر هاجسا لنا كأعضاء في المنظمة، مشددا على ان المنظمة تسعى الى احداث نوع من التوازن بين العرض والطلب وهذا الامر يصب في مصلحة المستهلكين في الدرجة الاولى ثم الموردين وشركات الاستثمار التي تحتاج الى استقرار السوق وليس تذبذبه.

وأوضح الرشيدي في تصريح للصحافيين على هامش منتدى «بتروليوم إيكونومست» ان الشركات تحجم عن الاستثمار في السوق النفطية المتذبذبة وبالتالي يظهر نقص في الامدادات على المدى البعيد، مبينا انه يتم التواصل مع الاعضاء المستقلين للوصول الى مرحلة لاستقرار السوق والتوازن بين العرض والطلب.

وأشار الرشيدي إلى ان الامور التي تعزز الاستثمار في السوق النفطية خاصة في الاستكشاف والانتاج هو استقرار السوق النفطية والتوازن بين العرض والطلب، مشددا على ان زيادة المخزونات النفطية لا تشجع اطلاقا على زيادة الاستثمارات في مشاريع بمجال الحفر والاستكشاف والتي تكون استثمارات طويلة المدى وتحتاج في المتوسط الى 5 سنوات لترى النتائج.

وقال ان اسعار النفط لها تأثير على العرض والطلب وفي النهاية الذي يحدد السعر هو التوازن بين العرض والطلب، ويتوقع الوصول الى نقطة التوازن بين العرض والطلب في نهاية العام الحالي او بداية العام المقبل، بيد ان الرشيدي توقع الوصول الى استقرار السوق والتوازن في الربع الاخير من العام الحالي.

وتوقع الرشيدي ان تكون هناك حاجة الى «آلية دائمة» لاستقرار السوق بدلا من الاتفاق الحالي المؤقت لخفض معدلات الانتاج والذي سينتهي مع نهاية 2018، مشيرا الى ان الاعضاء من داخل أوبيك وخارجها يدعمون ان تكون هناك آلية دائمة للتعاون بين المنتجين من داخل أوبيك وخارجها ونتمنى ان تضم هذه الالية المستهلكين.

وحول طبيعة الالية الدائمة للإنتاج ذكر الرشيدي انها ترتكز على اتفاقية خفض الانتاج الحالية، مشيرا الى انه لم تتم مناقشة تلك الالية حاليا ولكنها مطروحة ومناقشتها ستكون في نهاية العام مع اختبار الاتفاق القائم حاليا.

وقال ان الآلية الدائمة لا تستهدف مخزونات او اسعارا للنفط محددة وانما ترتكز على استقرار السوق بشكل عام والعرض والطلب.

وحول استيراد الغاز المسال اقال ان الكويت في المراحل النهائية لاستيراد الغاز من العراق على مرحلتين الاولى بكمية 50 مليون قدم مكعبة والثانية 200 مليون قدم مكعبة، متوقعا ان يتم توقيع العقود قريبا جدا.

تجهيز قانون خاص لتطبيق الضريبة على خدمات شركات الاتصالات

القيمة المضافة تطبق على البنوك التقليدية والإسلامية «بالمثل»

شريف شوقي

النظام الجديد يوحّد الضريبة على الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية

الضرائب الجديدة ستتضمن السلع والخدمات واستيراد المنتجات

حسبة مختلفة للضريبة بشركات التجزئة والمؤسسات المالية ومزودي الرعاية الصحية

محمود فاروق

قال الشريك في شركة «برايس وترهاوس كوبرز – الشطي وشركاه» والمتخصص في الضرائب، شريف شوقي إنه سيكون على الشركات في الكويت التجهيز من اليوم للامتثال لضريبة القيمة المضافة إذ تخضع معظم المنتجات والخدمات الاستهلاكية لهذه الضريبة التي من المتوقع أن تبلغ 5٪، متوقعا أن يكون تطبيق الضريبة في الكويت العام القادم وذلك تبعا للاتفاقية التي سبق أن تم توقيعها مع باقي دول الخليج.

واوضح شوقي في تصريح صحافي على هامش المؤتمر الثالث للإدارة المالية العامة الذي ينظمه مركز الخليج العربي للتدريب بمشاركة شركة «برايس وترهاوس كوبرز – الشطي وشركاه» انه سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على قيمة بيع المنتج أو الخدمة، وسيكون على المستهلك، أي المواطن أو المقيم، أن يدفع هذه الضريبة، ليقتصر دور الشركة المقدمة للمنتج أو الخدمة إلى تحصيل هذه الضريبة لصالح إدارة الضرائب والامتثال بالمتطلبات المحاسبية المفروضة من قبلها.

وأضاف شوقي: «ستتغير عملية المحاسبة التي تتبعها الشركات والمؤسسات، لأنها ستضطر إلى أخذ هذه الضريبة في عين الاعتبار، إذ لا يقتصر هذا القانون على تطبيق ضريبة مضافة على قيمة المنتج والخدمة، بل أيضا تتضمن ضريبة على المنتجات والخدمات المستوردة، وجوانب أخرى لا تؤثر فقط على الجانب المالي للشركة عند تطبيق الضريبة، بل أيضا على عملياتها وإجراءاتها التحضيرية قبل التطبيق وبعدها».

وذكر شوقي: «باتباع هيكلة الضريبة كما تم تطبيقها في الإمارات والسعودية، قد تنقسم ضريبة القيمة المضافة على الضريبة على السلع المقدمة محليا، والضريبة على الخدمات المقدمة محليا، والضريبة على استيراد المنتجات، في حين تخضع المنتجات التي يتم تصديرها لضريبة بنسبة 0٪، ولكنها تخضع للضريبة في الدولة المستوردة».

واختتم شوقي: «ستغطي هيكلة الضريبة على القيمة المضافة متطلبات وطريقة تعامل عمليات كل قطاع، إذ تختلف نوعية العمليات التي تقوم بها شركات التجزئة عن المؤسسات المالية ومزودي الرعاية الصحية على سبيل المثال».

إجراءات ومتطلبات

من ناحيته، ركز مدير قطاع معلومات التكنولوجيا في شركة «برايس وترهاوس كوبرز – الشطي وشركاه»، مانوج شاه على التطبيقات الداخلية في الشركات حيث شدد على أهمية بدء التعامل بنظام ضريبة القيمة المضافة لتقييم تأثير الإجراءات والمتطلبات العملية التي ستحتاج لها الشركة عند إقرار قانون الضريبة.

وقال ان التكلفة الحقيقة على الشركات ستكون من الناحية الإدارية، وهو ما يتضمن تحديث نظام معلومات التكنولوجيا والحوكمة وإجراءات المحاسبة والعقود والفواتير وسندات المبالغ المستلمة وتقارير الاستيراد والتصدير والتدقيق.

الامتثال للضريبة

وقال شاه: «إن عملية الامتثال للضريبة ستكون له عملية متطورة على الشركات الاستثمار بمعرفتها مثل إجراءات الإعفاء الضريبي وذلك لتجنب الغرامات وحماية حقوقهم».

كما تحدث عن الفروقات في تطبيق القانون على المؤسسات المصرفية التقليدية والإسلامية، وهو قاطع حساس جدا، حيث قال ان قانون الضريبة على القيمة المضافة عادة ما يطبق على نوعي المصارف بالمثل لأنه يأخذ بالاعتبار النية من الخدمات والمنتجات والتي يعتبرها مماثلة. كما تحدث عن قطاع الاتصالات، وكيفية تأثير الضريبة على بعض الخدمات مثل التجوال، فسيكون هنالك قوانين خاصة تخضع لها شركات هذا القطاع.

حسبة الضريبة

من جهة اخرى، قالت مديرة قطاع الضرائب في شركة «برايس وترهاوس كوبرز – الشطي وشركاه»، إيزابيل ستراسبرجر لممثلي الشركات والمؤسسات المالية الحاضرة في المؤتمر ان طريقة احتساب الضريبة يتم عبر خصم القيمة المدفوعة للضريبة على المنتج أو الخدمة المستوردة، من القيمة المحصلة من الضريبة المضافة على المنتج أو الخدمة المقدمة للمستهلك. في حال كان الفارق إيجابيا، تقوم الشركة بدفع المبلغ الفائض للإدارة المحصلة للضرائب. وفي حال كان الفارق سلبيا، تتقدم الشركة بطلب إعادة المبلغ بحسب برنامج تحدده إدارة الضرائب.

وناقش المؤتمر تفاصيل القانون، ومتطلباته للامتثال به، وما يتوجب على الشركات معرفته. ومن أهم الإجراءات التي يتوجب على الشركات معرفتها هي أهمية معرفة طريقة تطبيق الضريبة على مختلف جوانب العمليات والتي تنقسم إلى الخدمات أو المنتجات المستوردة، وتلك التي يتم تصديرها، وأخرى يتم توفيرها محليا، وغيرها خاضعة للتبادل التجاري بين دول الخليج والدول الأخرى.

وتؤكد شركة «برايس وترهاوس كوبرز – الشطي وشركاه» أهمية تقييم نموذج عمل الشركات للنظر في الإجراءات المتبعة حاليا التي قد تتأثر مع تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعامل مع دول الخليج والدول الأخرى.

أرباح الشركة قفزت إلى 53,6 مليار دولار في2017

«سامسونغ».. تتربع على عرش مبيعات الهواتف الذكية

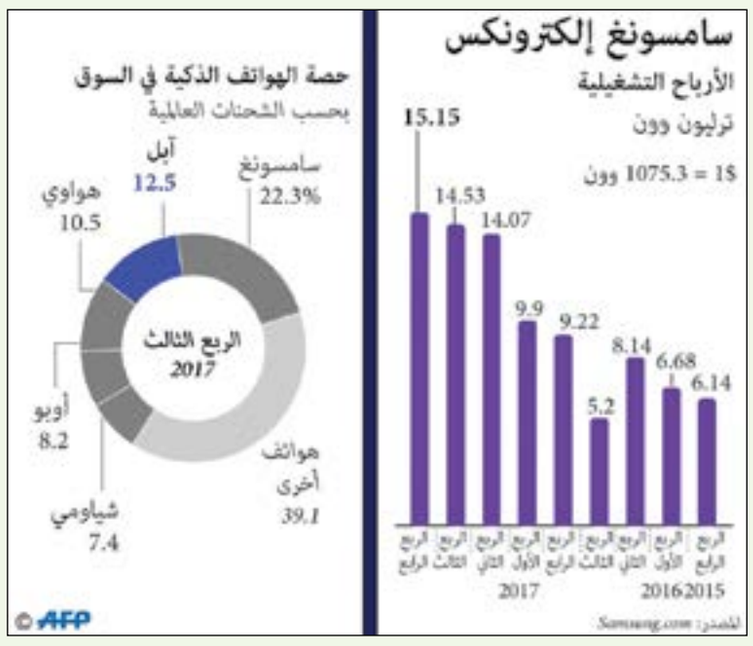

شهدت أرباح شركة «سامسونغ إلكترونيكس» قفزة كبيرة بنسبة 83٪ بنهاية العام 2017 إلى 53,6 مليار دولار، مقارنة مع 29 مليارا خلال عام 2016، وأشارت الشركة إلى انها حققت أرباحا بقيمة 15 مليار دولار، في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ديسمبر الماضي، مقابل 9,22 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من العام 2016، بنمو 42٪.

وتتربع الشركة الآسيوية على عرش مبيعات الهواتف الذكية بالعالم، حيث تستحوذ على نسبة 22٪ من حصة مبيعات الهواتف الذكية عالميا، فيما تأتي شركة آبل في المرتبة الثانية بنسبة مبيعات 12,5٪، ويعتبر ذلك المحرك الأساسي لنمو أرباح الشركة الكورية بنسبة كبيرة خلال العام 2017.

وسجلت أيضا «سامسونغ» نمو في أرباحها التشغيلية إلى 15,15 تريليون وون (14,5 مليار دولار) في الربع الرابع من العام الماضي بزيادة بنحو 23,7٪، مقابل 9,22 تريليونات وون خلال الربع المقارن من العام السابق له. أما على مستوى إيرادات «سامسونغ» في الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر الماضي فسجلت 65,98 تريليون وون، مقابل 53,33 تريليون وون خلال نفس الفترة من العام السابق له. وعلى مستوى 2017 حققت الشركة أرباحا تشغيلية بقيمة 53,65 تريليون وون، فيما سجلت إيرادات بقيمة 239,58 تريليون وون.

وأعلنت «سامسونغ» عن خطتها لتقسيم الأسهم، ردا على المطالب المتعلقة بأن ارتفاع سعر السهم كان عائقا أمام المستثمرين المحتملين، مشيرة إلى أن تقسيم الأسهم سيجعل الاستثمار في الشركة أكثر سهولة.